

تصنيفات أعباء ميزانية الدولة الجديدة كمدخل لتعزيز إدارة المعرفة الميزانية بالقطاع العام: قراءة تحليلية لتصنيف أعباء ميزانية الدولة حسب الطبيعة الاقتصادية للنفقات في الجزائر New Classifications of State Budget Burdens as an Approach to Enhancing Budgetary Knowledge Management in the Public Sector An Analytical Reading of the Classification of State Budget Burdens Based on the Economic Nature of Expenditures in Algeria

ط.د/ بن قسوم عبد العزيز^{1*}، د/ ستي سيدأحمد²
Benguessoum abdelaziz¹, setti sidahmed²

¹ مخبر تنمية اقتصاديات الأعمال الحديثة وتحسين آدائها بمنطقة الطاسيلي، المركز الجامعي المقاوم الشيخ أمود بن مختار إيليزي (الجزائر)، Benguessoum.abdelaziz@cuillizi.dz
² مخبر تنمية اقتصاديات الأعمال الحديثة وتحسين آدائها بمنطقة الطاسيلي، المركز الجامعي المقاوم الشيخ أمود بن مختار إيليزي (الجزائر)، setti.sidahmed@cuillizi.dz

تاريخ الاستلام: 2025/01/04 ؛ تاريخ القبول: 2025/02/22 ؛ تاريخ النشر: 2025/03/01

ملخص: هدفت الدراسة إلى تسليط الضوء على تصنيف أعباء ميزانية الدولة حسب الطبيعة الاقتصادية في الجزائر، مع التركيز على تحديد عناصر التصنيف الجديد والمبني على مبدأ التسيير المتمحور حول النتائج، انطلاقاً من جملة أهداف واضحة تسعى إلى المساهمة في تجسيد السياسات العمومية.

خلصت الدراسة إلى أن التصنيف الميزانياتي الجديد للنفقات يشمل (7) عناوين رئيسية تنفرع إلى (32) صنفاً، وفقاً للمقاربة الجديدة المنتهجة بالاستناد على القانون العضوي 15/18 المتعلق بقوانين المالية، وقد أصدر المشرع الجزائري في هذا الإطار المرسوم التنفيذي رقم 20-354 الذي يحدد مكونات تصنيفات أعباء ميزانية الدولة، بالإضافة إلى القرار الوزاري رقم 124 المعدل والمتمم، والذي جاء في شكل قرار تطبيقي يحدد التصنيف الجديد للنفقات وترميزه، بهدف تسهيل فهم وتحليل الميزانية، وضمان الاستخدام العقلاني للاعتمادات المفتوحة، مع تعزيز عملية متابعة وتقييم التنفيذ.

كلمات مفتاحية: تصنيف؛ أعباء الميزانية؛ طبيعة اقتصادية للنفقات؛ إدارة المعرفة الميزانية؛ قطاع عام.

تصنيفات JEL: D63، H60، H72، M41، H70.

Abstract: The study examines the classification of state budget expenditures based on their economic nature in Algeria, focusing on identifying the components of the new classification grounded in results-oriented management. This approach aligns with clear objectives aimed at supporting the implementation of public policies.

The study concludes that the new budget classification includes seven main categories and 32 subcategories, following Organic Law No. 18/15 on Financial Laws. The Algerian legislator issued Executive Decree No. 20/354, specifying the components of the budget expenditure classifications. Additionally, Ministerial Decision No. 124, as amended, defines the new expenditure classification and its coding system. This aims to simplify budget analysis, ensure the rational use of allocated funds, and enhance monitoring and evaluation processes

Keywords: Classification, Budget burdens, Economic Nature of Expenditures.

JEL Classification Codes: D63; H60; H72; M41; H70.

*-المؤلف المرسل: عبد العزيز بن قسوم، البريد الإلكتروني: Benguessoum.abdelaziz@cuillizi.dz

تصنيفات أعباء ميزانية الدولة الجديدة كمدخل لتعزيز إدارة المعرفة الميزانية بالقطاع العام: قراءة تحليلية لتصنيف أعباء ميزانية الدولة حسب الطبيعة الاقتصادية للنفقات في الجزائر

I - تمهيد:

تسعى الجزائر إلى مواكبة التحولات العالمية في مجال الحكامة المالية، والتي أضحت ضرورة حتمية بسبب الشروط التي وضعتها الهيئات الدولية، وفي مقدمتها صندوق النقد الدولي، وفي هذا الصدد تسعى الحكومة الجزائرية جاهدة لتعزيز شفافية المالية العمومية باعتبارها الركيزة الأساسية لتحقيق الحوكمة الفعالة، حيث شرعت وزارة المالية سلسلة في من الإصلاحات، كان أبرزها تطوير الإطار القانوني الذي يحكم الميزانيات والمالية العامة لضمان التوافق مع المعايير الدولية، من خلال إصدار نص تشريعي يمثل في القانون العضوي رقم 15/18 المؤرخ في 02 سبتمبر 2018 المتعلق بقوانين المالية، الذي يعد حجر الزاوية لتحسين تسيير المالية العمومية.

يركز هذا الإصلاح على تحديث النظام الميزانياتي من خلال الانتقال من التسيير التقليدي المعتمد على الوسائل إلى نهج التسيير الموجه نحو تحقيق النتائج، كما يتضمن هذا الانتقال التحول إلى ميزانية البرامج بدلا من ميزانية الوسائل، مع توحيد ميزانيتي التسيير والتجهيز في وثيقة شاملة وموحدة تعمل على إظهار دور إدارة المعرفة الميزانية كعامل رئيسي لتعزيز كفاءة النظام الميزانياتي، إذ يساهم تطوير التصنيفات الميزانية للأعباء في تحسين تنظيم النفقات، وضمان التقييم المستمر والمتابعة الدقيقة لها.

وفي هذا السياق تساهم إدارة المعرفة الميزانية في استثمار البيانات المالية بطريقة فعالة تتيح اتخاذ قرارات مستنيرة، ما يضمن شفافية أكبر وفعالية أعلى في إدارة الموارد المالية، ومن أهم مظاهر عصرنة وإصلاح النظام الميزانياتي ظهور تصنيفات ميزانية جديدة لأعباء ميزانية الدولة، تهدف إلى توفير تفسير ميزانياتي دقيق وتقييد محكم لمختلف النفقات المخصصة لكل برنامج وفروعه، مع ضمان المتابعة والتنفيذ السليم لمسار النفقات العمومية منذ برمجتها حتى التنفيذ النهائي.

I - 1 الإشكالية الرئيسية للدراسة: على ضوء ما سبق ذكره يمكن طرح الإشكالية الرئيسية للدراسة على النحو التالي:

ما هي العناصر الأساسية التي يتضمنها تصنيف أعباء ميزانية الدولة حسب الطبيعة الاقتصادية للنفقات

في إطار إدارة المعرفة الميزانية والمبنية على مبدأ التسيير المتمحور حول النتائج؟

وبغية معالجة إشكالية الدراسة والإجابة عليها، سنتطرق في دراستنا إلى النقاط الآتية:

- الإطار القانوني للتصنيفات الميزانية لأعباء ميزانية الدولة في ظل الإصلاح الميزانياتي.

- الإطار التشريعي والتنظيمي للتصنيفات الميزانية الحديثة.

- تصنيف أعباء ميزانية الدولة حسب الطبيعة الاقتصادية للنفقات.

I - 2 أهمية وأهداف الدراسة: تكمن أهمية الدراسة في الموضوع بحد ذاته، حيث تلعب التصنيفات الميزانية

الجديدة،

لاسيما تصنيف أعباء ميزانية الدولة حسب الطبيعة الاقتصادية للنفقات، دورا هاما في عصرنة النظام الميزانياتي بما يسمح بتحقيق الشفافية والمصداقية والفعالية في تسيير الميزانية العامة للدولة، من خلال التحكم في آلياتها وتفعيل نجاعة أدائها المالي والإداري، كما تهدف الدراسة إلى تسليط الضوء على التصنيف الميزانياتي الجديد، لا سيما تحديد العناصر المكونة لمحتوى هذا التصنيف، والذي يعتبر كأداة أساسية تعمل على تعزيز إدارة المعرفة الميزانية في القطاع العام، للمساهمة في تجسيد السياسات العمومية للدولة الجزائرية.

I - 3 منهجية الدراسة: بهدف معالجة موضوع الدراسة اتبع الباحثان منهجين أساسيين وهما: المنهج الاستقرائي من حيث القراءة في المصادر والمراجع بالإضافة إلى النصوص التشريعية والتنظيمية الصادرة من الجهات المختصة، والمنهج الوصفي حيث قام الباحثان بتوضيح المفاهيم والنقاط الأساسية لكي يصل الموضوع لذهن القارئ.

I - 4 مصطلحات الدراسة وتعريفاتها الإجرائية: يمكن استعراض مصطلحات الدراسة ومفاهيمها الإجرائية كما يلي: (معجم المصطلحات، 2021، الصفحات 8-20)

- **بيان السياسة العامة:** واجب دستوري للحكومة، تعرض من خلاله الحكومة في كل سنة الأعمال المحققة والتي سيتم تنفيذها، ويختلف عن مخطط الحكومة.

- **السياسة العمومية:** يشير ذلك إلى مجموعة التوجيهات والقرارات المستخلصة من المشاورات والتحكيكات التي تقوم بها هيئات اتخاذ القرار، والتي تترجم إلى برامج وإجراءات ومعايير تهدف إلى تحقيق الهدف المحدد من قبل هذه السياسة.

- **التسيير المتمحور حول النتائج:** هو مقارنة عصرية في تسيير نشاطات وأعمال الإدارات العمومية، لا تهدف فقط للوصول للأهداف، بل النتائج الواجب بلوغها من وراء كل عمل.

- **رخص الالتزام:** تمثل الحد الأقصى للنفقات التي يمكن الالتزام بها.

- **المادة (صنف):** هي أحد التصنيفات التفصيلية لأبواب النفقات التي يتم تصنيفها وفقا للطبيعة الاقتصادية لأعباء ميزانية الدولة.

- **قانون عضوي:** هو عبارة عن فئة من القوانين، ينص عليها الدستور، والغرض منها هو تحديد شروط تطبيق حكم الدستور

- **ميزانية:** هي الوثيقة التي تقر وترخص بموجبها الإيرادات والنفقات بعنوان السنة

- **ميزانية الدولة:** تعرف بأنها قانون المالية للسنة، ويشمل الميزانية العامة للدولة والحسابات الخاصة للخزينة

- **الميزانية العامة للدولة:** باستثناء الحسابات الخاصة، تمثل مجموع النفقات والإيرادات المتوقعة للدولة للينة المالية، دون تقليص بين الإيرادات والنفقات

- **أعباء الميزانية:** يتضمن هذا التصنيف البرامج وتقسيماته والتي تتم صياغتها ضمن مجموعة من الأعمال، والأنشطة حيث يتم تحديد كل نشاط بناء على عبء الميزانية المخصص له.

- **الطبيعة الاقتصادية للنفقات:** يتضمن هذا التصنيف أبواب النفقات وأقسامها، مما يتيح تعريف الأعباء وفقا للطبيعة الاقتصادية، سواء كانت منتجة لمداخيل أو نهائية دون مردودية.

- **الإدارة بالأهداف والنتائج:** يعرف (موريسي) على أنها إدارة تحوي أهدافا أو نتائج متوقعة واضحة ومحددة كما تحوي وضع برامج واقعية لتحقيق تلك الأهداف وتقييم الأداء في ضوء قياس النتائج (الحواري، 1986، صفحة 4)

- **إدارة المعرفة المالية (الميزانياتية):** تشمل إدارة السجلات الميزانياتية وتحليل التدفقات النقدية من خلال عمليات جمع واستخدام وإعادة توظيف المعرفة الميزانياتية، كما تساهم في تعزيز الابتكار والإبداع داخل المنظمة، مما يؤدي إلى تحسين الإنتاجية وزيادة الإيرادات، وبناء على ذلك يمكن القول إن إدارة المعرفة الميزانياتية تحقق أداء ميزانياتي أفضل من خلال الاستخدام الكفء والفعال للموارد. (عثماني و تيقاوي ، 2022، صفحة 398)

II- الإطار القانوني لتصنيفات الميزانياتية لأعباء ميزانية الدولة في ظل الإصلاح الميزانياتي:

تعد الأطر القانونية لتصنيفات أعباء ميزانية الدولة في ظل الإصلاحات الميزانياتية، المحور الجوهري الذي يصبو إلى تعزيز الشفافية والكفاءة في إدارة المالية العامة، ويتمثل الأساس القانوني الذي تستند عليه التصنيفات الحديثة أعباء ميزانية الدولة في الجزائر حاليا في القانون العضوي رقم 15/18 المؤرخ في 2 سبتمبر 2018، المتعلق بقوانين المالية، المعدل والمتمم، والمكرس بموجب أحكام نص المواد 140 و 141 من القانون رقم 01-16 المؤرخ في 6 مارس 2016 المتضمن التعديل الدستوري، الذي منح للبرلمان

تصنيفات أعباء ميزانية الدولة الجديدة كمدخل لتعزيز إدارة المعرفة الميزانياتية بالقطاع العام: قراءة تحليلية لتصنيف أعباء ميزانية الدولة حسب الطبيعة الاقتصادية للنفقات في الجزائر

صلاحية التشريع في مجموعة من المجالات التي خصصها له الدستور، لاسيما فيما يتعلق بالقوانين العضوية. (الجريدة الرسمية، 2016، الصفحات 26-27)

ويعتبر القانون العضوي رقم 15/18، بمثابة الدستور المالي، حيث يعتبر ثمرة جهد مشتركة بين السلطة التشريعية والتنفيذية، بعدما حظي بقبول صناع القرارات السياسية. (صابة و بن موسى، 2020، صفحة 267)، لاسيما رأي هيئة المجلس الدستوري المتعلق بمطابقة القانون العضوي المتعلق بقوانين المالية للدستور من ناحية الشكل والموضوع (الجريدة الرسمية، 2018، صفحة 8). كما خولت للمصالح المختصة بوزارة المالية (المديرية العامة للميزانية)، صلاحية إصدار النصوص التنظيمية المرتبطة بالقانون العضوي رقم 15/18 المتعلق بقوانين المالية، وتشمل هذه النصوص إصدار مجموعة من التعليمات، والمناشير، والقرارات، والمقررات والمذكرات التوجيهية، والتي تهدف إلى تفصيل وتفسير الأحكام الواردة في هذا القانون، مع تجنب أي تأويلات محتملة، وعليه فإن تصنيفات أعباء ميزانية الدولة تأتي كجزء من عملية إصلاح النظام الميزانياتي، الذي يعتمد بشكل أساسي على الأحكام القانونية والتشريعية والتنظيمية لتعزيز كفاءة الإدارة المالية وتحقيق الشفافية. (حاج عمر و عيساوي، 2023، صفحة 875)

II- 1 الإطار التشريعي للتصنيفات الميزانياتية الحديثة لأعباء ميزانية الدولة:

تعد تصنيفات أعباء ميزانية الدولة أحد المكونات الأساسية للإصلاحات الميزانياتية، والتي أقرها القانون العضوي رقم 15/18 المتعلق بقوانين المالية، لاسيما نص المواد 28 و 29 منه، حيث تم وضع أربعة (4) تصنيفات رئيسية تشمل: (النشاط، والطبيعة الاقتصادية للنفقات، والوظائف الكبرى للدولة، والهيئات الإدارية المكلفة بإعداد وتنفيذ الميزانية)، وتجمع أعباء ميزانية الدولة حسب التصنيفات الموضحة على النحو الآتي: (الجريدة الرسمية، 2018، الصفحات 11-12)

جدول رقم (1): تصنيفات أعباء ميزانية الدولة وفقا للعناصر المقررة في القانون العضوي 15/18

الرقم	التصنيف	العناصر المكونة
1	النشاط	البرنامج وتقسيماته
2	الطبيعة الاقتصادية للنفقات	أبواب النفقات وأقسامها
3	الوظائف الكبرى للدولة	تعيين القطاعات المكلفة بتحقيق الأهداف حسب الوظيفة
4	الهيئات الإدارية المكلفة بإعداد الميزانية وتنفيذها	توزيع الاعتمادات المالية على الوزارات والمؤسسات العمومية

المصدر: من إعداد الباحثان بناء على (الجريدة الرسمية، 2018، الصفحات 11-12)

يظهر الجدول رقم (1) أعلاه، التصنيفات الأساسية لأعباء ميزانية الدولة وفقا للعناصر التي حددها القانون العضوي المتعلق بقوانين المالية، حيث أن كل تصنيف يتضمن عناصر مكونة تساهم في تحديد وتنظيم النفقات في الدولة:

– **التصنيف بحسب النشاط:** يتضمن تصنيف الأعباء حسب الأنشطة المختلفة التي تقوم بها الدولة، حيث يركز على تخصيص النفقات إلى برامج محددة، مما يساهم في تنظيم العمليات والإجراءات وفقا للأهداف المبرمجة لتحقيق النتائج المرجوة، كما يعمل هذا التصنيف على ضمان فاعلية تتبع تنفيذ الميزانية.

– **التصنيف بحسب الطبيعة الاقتصادية للنفقات:** يتعامل هذا التصنيف مع تقسيم النفقات وفقا لطبيعتها الاقتصادية، ويتيح وضوحا في كيفية تخصيص الأموال بما يتوافق مع طبيعة الأنشطة التي تنفذ، مثل: (الإنفاق على الأجور، المعدات، المشاريع).

– **التصنيف بحسب الوظائف الكبرى للدولة:** يساعد هذا التصنيف في ربط النفقات بالوظائف الأساسية التي تقوم بها الدولة، مثل: (التعليم، الصحة)، وغيرها من القطاعات ذات الأولوية، كما يوضح هذا التصنيف كيفية تخصيص الأموال لتحقيق الأهداف التنموية الكبرى في كل قطاع.

- **التصنيف بحسب الهيئات الإدارية المكلفة بإعداد الميزانية وتنفيذها:** يوضح هذا التصنيف كيفية تخصيص الميزانية بين مختلف الهيئات الحكومية، مما يساهم في توجيه الموارد إلى القطاعات المناسبة التي تحتاج إلى تمويل لتنفيذ مشاريعها. على ضوء ما سبق، يتضح جليا أن التصنيفات الميزانية الجديدة، تستند إلى معايير واضحة ومحددة تهدف إلى تنظيم النفقات وتوزيعها بناء على الأهداف والوظائف الاقتصادية والإدارية للدولة، بالإضافة إلى أنها تعتمد على مجموعة من العناصر القانونية التي توفر مرونة في تخصيص وتوزيع الموارد وفقا لمتطلبات كل قطاع، ومن خلال الفقرة الأخيرة للمادة 28 من القانون العضوي السالف الذكر، أحال المشرع الجزائري عملية تحديد العناصر المكونة للتصنيفات السالفة إلى التنظيم الصادر عن الجهات المختصة لوزارة المالية. (الجريدة الرسمية، 2018، صفحة 12)

II-2 الإطار التنظيمي للتصنيفات الحديثة لأعباء ميزانية الدولة:

بعد تناول الإطار التشريعي للتصنيفات الجديدة لأعباء ميزانية الدولة، واستعراض العناصر المكونة لها وتبيان مكانتها التشريعية المباشرة والمميزة، وضمن هذا الصدد برز التساؤل حول المضمون التفصيلي لهذه العناصر وآليات تنفيذها كما وردت في النصوص التوضيحية والأطر التنظيمية ذات الصلة، وفي هذا الصدد بادرت المصالح المختصة بإصدار الإطار التنظيمي المتمثل في المرسوم التنفيذي رقم 354/20 المؤرخ في 30 نوفمبر 2020، ليقدم الإطار التنظيمي المكمل لهذه التصنيفات، حيث قدمت المادة 2 منه تفاصيل أعباء ميزانية الدولة وفق التصنيفات الأربعة الرئيسية السالفة الذكر، كما أضافت المادة 3 من ذات المرسوم إجراءات وتفاصيل دقيقة لإسناد النفقات، حيث نص مضمونها على أنه: "تسند كل نفقة للدولة في شكل مرمز وقابل للتتبع في الخانات المتعلقة بالتصنيفات المنصوص عليها في المادة 2"، مما يعكس حرص المشرع الجزائري على تعزيز الشفافية والكفاءة في إدارة الميزانية، وذلك بما يتماشى مع مبادئ الإصلاح الميزانياتي. (الجريدة الرسمية، 2020، صفحة 6)

وفي إطار تعزيز التنظيم والتوضيح التشريعي لتصنيفات أعباء ميزانية الدولة، فإن تحديد الأصناف الفرعية للنفقات وترميز التصنيفات المختلفة يقع ضمن اختصاص الوزير المكلف بالميزانية، ويتم ذلك عبر قرارات وتعليمات تنظيمية وفقا لأحكام المواد 6، و13 من المرسوم التنفيذي رقم 354-20، ويعد هذا الإجراء أداة أساسية لضمان التطبيق الدقيق لهذه التصنيفات (الجريدة الرسمية، 2020، الصفحات 6-8)، كما جاءت النصوص التطبيقية الداعمة والمفسرة للمرسوم السالف الذكر، والصادرة عن المصالح المختصة لوزارة المالية والمتمثلة حصريا في الإدارة المركزية للمديرية العامة للميزانية، منها المنشور رقم 2698 المؤرخ في 4 أبريل 2022، الذي شرح دور التصنيف حسب النشاط كتقسيم فرعي للبرنامج وآليات تنفيذه (المنشور رقم 2698، 2022، صفحة 2)، قبل أن يلغى ويتم استبداله بالمنشور رقم 7336 المؤرخ في 4 أكتوبر 2022، الذي حافظ على نفس الهدف بتقديم أهم المعايير للتقسيم بحسب النشاط، كتقسيم عملي للبرنامج والمتمثلة فيما يلي: (المنشور رقم 7336، 2022، صفحة 7)

- لا يمكن أن يكون برنامج بدون إحتوائه على نشاط واحد على الأقل، ويتلقى كل نشاط الاعتمادات من برنامج واحد.

- فيما يخص الأنشطة على المستوى غير المركز، يفضل كقاعدة عامة، إنشاء نشاط واحد فقط تحت عنوان برنامج واحد، وهذا بالنسبة لوحدة (هيئة) إدارية غير مكرزة، ويمكن تكليف هذه الوحدة (الهيئة) الإدارية على المستوى غير المركز، بعدة أنشطة غير مكرزة، تحت عناوين عدة برامج.

- يمكن للنشاط أن يتلقى اعتمادات مالية من أبواب تابعة لبرنامج فرعي واحد أو عدة برامج فرعية، مع ضرورة التمييز بين أبواب تلك البرامج الفرعية داخل إطار النشاط، ويمكن أن تكون الاعتمادات المخصصة للأنشطة منبثقة من باب واحد أو عدة أبواب.

- يمكن أن يتضمن النشاط مشروعا كبيرا للدولة أو عدة مشاريع، وبصفة استثنائية مشروعا واحدا للتجهيز العمومي للدولة.

- يجب أن يكون عنوان النشاط مقروءا ومعبرا ومفهوما بسهولة كي يشير وبالتدقيق إلى الهدف المرجو من الاعتمادات المالية.

تصنيفات أعباء ميزانية الدولة الجديدة كمدخل لتعزيز إدارة المعرفة الميزانية بالقطاع العام: قراءة تحليلية لتصنيف أعباء ميزانية الدولة حسب الطبيعة الاقتصادية للنفقات في الجزائر

- يجب أن يبنى النشاط يجعله دائما، أو على الأقل يجعله مستقرا على مدى عدة سنوات، بالخصوص من أجل السماح بتنفيذ السياسة العمومية بشكل دائم.
- تجنب تكليف وحدة (هيئة) إدارية بعدد معتبر من الأنشطة، وهذا من أجل تسهيل حوار التسيير ولتفادي تعصيب المقرئية والتسيير والتجميع.

كما جاء المنشور رقم 9657 المؤرخ في 15 ديسمبر 2022 لتحديد آليات ترميز التصنيف حسب النشاط، مسلطا الضوء على وجهة أعباء ميزانية الدولة ومستوى تنفيذها، مما يعزز من تصنيف الاعتمادات المالية وفقا لهيكلة البرامج الخاصة بكل وزارة أو هيئة عمومية، والتي سيتم إدراج النفقات ضمنها. (المنشور رقم 9657، 2022، صفحة 2)، وبذلك شكلت هذه النصوص التنظيمية إطار تنظيمي ينظم محتوى العناصر المكونة لتصنيفات الحديثة ويعمل على المساهمة في تعزيز الشفافية والدقة في إدارة عناصر تصنيفات أعباء ميزانية الدولة، مما يدعم تحقيق أهداف الإصلاح الميزانياتي. (حاج عمر و عيساوي، 2023، صفحة 876) إلى جانب ذلك صدر القرار الوزاري رقم 124 في 15 أوت 2022، المعدل والمتمم بموجب القرار الوزاري رقم 424 في 28 ديسمبر 2023، لتوضيح الأصناف الفرعية للنفقات وترميز التصنيف حسب الطبيعة الاقتصادية لأعباء الميزانية، حيث يهدف هذا القرار إلى توفير تفسير دقيق يساهم في فهم وتحليل محتوى الميزانية بشكل أفضل.

III- تصنيف أعباء ميزانية الدولة حسب الطبيعة الاقتصادية للنفقات:

يشكل تصنيف أعباء ميزانية الدولة حسب الطبيعة الاقتصادية للنفقات أحد الركائز الأساسية التي تبنى عليها نظم إعداد الميزانيات الحديثة في القطاع العام، ويعكس هذا التصنيف مدى تطور السياسات المالية والتنظيمية للدولة، حيث يمكن من تحديد طبيعة النفقات الحكومية بشكل دقيق، وتصنيفها وفق أطر موحدة تتيح تحسين إدارة الموارد. وتكون أعباء ميزانية الدولة حسب الطبيعة الاقتصادية، وفقا لأحكام القانون العضوي رقم 15/18 المتعلق بقوانين المالية، ولاسيما المادة 29 منه، وكذا أحكام نص المادة 8 من المرسوم التنفيذي رقم 354/20 المذكور سالفًا، سبعة (7) عناوين (أبواب) تنقسم إلى اثنين وثلاثون (32) صنفًا (مواد)، وللإشارة فإن العناوين 5 و 6 و 7، تظهر حصريا إلا في مدونة وزارة المالية فقط (الجريدة الرسمية، 2020، الصفحات 6-7)، وقد تم تحديد الأصناف الفرعية للنفقات وترميز التصنيف وفق الطبيعة الاقتصادية لأعباء ميزانية الدولة بناء على القرار الوزاري رقم 124 الصادر بتاريخ 15 أوت 2022، الذي يهدف بالأساس إلى وضع إطار دقيق لتصنيف النفقات حسب طبيعتها الاقتصادية، مما يساهم في تحسين عملية تحليل وتفسير الميزانية، وقد تم تعديل هذا القرار وإتمامه بموجب القرار الوزاري رقم 424 الصادر بتاريخ 28 ديسمبر 2023، لتعزيز شمولية ودقة التصنيف وتكييفه مع المتطلبات الميزانية الحديثة، كما يسمح هذا التفصيل لمحتوى الميزانية باستعمال أكثر عقلانية لاعتمادات المفتوحة بعنوان البرامج وفروعها وضمان متابعة تنفيذها، وتسهيل عملية تحليل الأداء المالي وتقييم السياسات العامة للدولة.

III- 1- العنوان الأول (نفقات المستخدمين): يمثل تصنيف أعباء ميزانية الدولة وفقا للطبيعة الاقتصادية للنفقات أداة أساسية لتعزيز إدارة المعرفة الميزانية، حيث يساهم في تحسين كفاءة تخصيص الموارد، ودعم عملية اتخاذ القرار المبني على المعلومات المالية الدقيقة، وبناء على القرار الوزاري رقم 124 المؤرخ في 15 أوت 2022، المعدل والمتمم، يهدف هذا العنوان إلى تسليط الضوء على تصنيف نفقات المستخدمين كمكون أساسي في النظام الميزانياتي، إذ يحتوي هذا العنوان على سبعة (7) تصنيفات (مواد)، موضحة في الجدول الآتي:

جدول رقم (2): التصنيف حسب الطبيعة الاقتصادية لأعباء ميزانية الدولة بالنسبة لنفقات المستخدمين

الرقم	العنوان	الرمز	الأصناف (مواد)
1	نفقات المستخدمين	10000	1- الرواتب، 2- العلاوات والتعويضات. 3- الزيادات 4- مساهمات صاحب العمل. 5- خدمات اجتماعية على عاتق صاحب العمل، 6 - حوادث العمل ومعاش الخدمة. 7- تخصيصات الرواتب للمؤسسات العمومية ذات الطابع الإداري والمؤسسات العمومية المماثلة الأخرى.

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على (قرار وزاري رقم 424، 2022، صفحة 1)

يشير الجدول رقم (2) أعلاه إلى أهمية نفقات المستخدمين كأحد الأعباء الاقتصادية الرئيسية التي تتحملها الدولة في ميزانيتها، حيث يتمثل الهدف الأساسي لهذا التصنيف في تنظيم ودقة رصد الإنفاق على الموظفين داخل القطاع العام، مع التركيز على مختلف الجوانب المالية التي تشمل الرواتب، العلاوات، المساهمات الاجتماعية، والخدمات الصحية والاجتماعية، ومن خلال ذلك يمكن للدولة تتبع وتقييم الأثر المالي لهذه النفقات على الميزانية العامة وفاعلية السياسات المالية في دعم الموظفين وتحسين بيئة العمل داخل القطاع العام.

III - 2- العنوان الأول (نفقات تسيير المصالح): طبقاً لأحكام القرار الوزاري رقم 124 المؤرخ في 15 أوت 2022، المعدل والمتمم، يتضمن هذا العنوان التصنيف الكامل للنفقات المرتبطة بنشاط الإدارة، وتشمل هذه النفقات عشرة (10) تصنيفات رئيسية، حيث تتمثل في مجموعة من المواد التي تساهم في تسيير الإدارات والمؤسسات العمومية بفعالية، موضحة في الجدول الآتي:

جدول رقم (3): التصنيف حسب الطبيعة الاقتصادية لأعباء ميزانية الدولة بالنسبة لنفقات تسيير المصالح

الرقم	العنوان	الرمز	الأصناف (مواد)
1	نفقات تسيير المصالح	20000	1- التنقلات والنقل والاتصالات، 2- الإعلام والتوثيق، 3- الخدمات المهنية، 4- الإيجار. 5- الصيانة والإصلاح، 6- خدمات أخرى. 7 - التموينات واللوازم، 8- أعباء أخرى للتسيير، 9- خدمات التمهين والتكوين 10- تخصيصات تسيير المؤسسات العمومية ذات الطابع الإداري والمؤسسات العمومية المماثلة الأخرى.

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على (قرار وزاري رقم 424، 2022، الصفحات 1-2)

من خلال الجدول رقم (3) أعلاه يتضح أن هذا التصنيف يظهر كيف أن نفقات تسيير المصالح تعد جزءاً أساسياً من البنية المالية الحكومية التي تضمن سير العمل داخل الإدارات والمؤسسات العمومية للدولة من خلال إدارة المعرفة الميزانية، حيث يساهم في تحسين فعالية استخدام الموارد وتحقيق الأهداف الإدارية والمالية، من خلال ضمان تخصيص المبالغ المالية لكل بند بناء على احتياجات الإدارة، كما يساهم هذا التصنيف في ضمان التخطيط المالي الفعال الذي يتسم بالمرونة والقدرة على التكيف مع المتغيرات المستمرة في بيئة العمل الحكومي، من خلال متابعة استخدام هذه النفقات بشكل مستمر، يمكن اتخاذ قرارات مالية مدروسة تدعم استدامة الأداء الإداري وتحقيق الأهداف المؤسساتية.

III - 3- العنوان الأول (نفقات الاستثمار): تبعا للقرار الوزاري رقم 124 المؤرخ في 15 أوت 2022، المعدل والمتمم، يتضمن هذا العنوان ثلاثة (3) تصنيفات رئيسية تمثل نفقات الاستثمار، التي تعتبر من العناصر الحيوية في تحقيق السياسات العمومية التي تنتهجها الدولة، تأتي هذه النفقات على شكل مشاريع استثمارية تعكس استراتيجيات الحكومة الجزائية في تنمية مختلف القطاعات وتحقيق أهداف التنمية المستدامة، يوضح جدول رقم (4) أدناه، التصنيف حسب الطبيعة الاقتصادية

تصنيفات أعباء ميزانية الدولة الجديدة كمدخل لتعزيز إدارة المعرفة الميزانية بالقطاع العام:
قراءة تحليلية لتصنيف أعباء ميزانية الدولة حسب الطبيعة الاقتصادية للنفقات في الجزائر

لأعباء ميزانية الدولة بالنسبة لنفقات الاستثمار، حيث تشير هذه التصنيفات إلى تخصيص الأموال اللازمة لتحقيق أهداف الاستثمار في القطاعات الحيوية، مما يساهم في تحسين الخدمات العامة وتعزيز النمو الاقتصادي على مستوى الدولة.

جدول رقم (4): التصنيف حسب الطبيعة الاقتصادية لأعباء ميزانية الدولة بالنسبة لنفقات الاستثمار

الرقم	العنوان	الرمز	الأصناف (مواد)
1	نفقات الاستثمار	30000	1- تثبيات عينية 2- تثبيات معنوية. 3- تخصيصات الاستثمار للمؤسسات العمومية ذات الطابع الإداري والمؤسسات العمومية المماثلة الأخرى.

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على (قرار وزاري رقم 424، 2022، الصفحات 2-3)

من خلال الجدول رقم (4) أعلاه، يتضح أن هذا التصنيف يعتبر من الركائز الأساسية التي تساهم في تحقيق السياسات العمومية للدولة الجزائرية، خاصة في سياق تعزيز التنمية المستدامة والنمو الاقتصادي، هذه النفقات تتوزع على مشاريع استراتيجية تهدف إلى تحسين البنية التحتية، زيادة القدرة الابتكارية، وتوسيع نطاق الخدمات العامة.

III - 4- العنوان الأول (نفقات التحويل): بناء على القرار الوزاري رقم 124 المؤرخ في 15 أوت 2022، المعدل والمتمم،

يتضمن العنوان الرابع (نفقات التحويل)، سبعة (7) تصنيفات رئيسية تمثل النفقات المتعلقة بالمدفوعات التي تقوم بها الإدارات العمومية لمختلف الممثلين الاقتصاديين، وتهدف نفقات التحويل إلى تقديم مدفوعات مالية للمستفيدين دون مقابل خدمات مباشر، مما يجعل هذه النفقات تساهم في تحقيق الأهداف الاجتماعية والاقتصادية للحكومة، إذ تشمل هذه المدفوعات الأسر والمؤسسات والجماعات المحلية والجمعيات والمنظمات الدولية، في إطار السياسات العامة الهادفة إلى تعزيز الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي.

جدول رقم (5): التصنيف حسب الطبيعة الاقتصادية لأعباء ميزانية الدولة بالنسبة لنفقات التحويل

الرقم	العنوان	الرمز	الأصناف (مواد)
1	نفقات التحويل	40000	1- التحويلات لفائدة الأشخاص، 2- التحويلات لفائدة المؤسسات، 3- التحويلات للمؤسسات العمومية ذات الطابع الاقتصادي الصناعي والتجاري والمؤسسات العمومية المماثلة الأخرى. 4- التحويلات للجماعات المحلية، 5- التحويلات لفائدة الجمعيات. 6- التحويلات لفائدة المنظمات الدولية ولدول أجنبية، 7- تحويلات أخرى.

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على (قرار وزاري رقم 424، 2022، الصفحات 3-4)

على ضوء ما سبق، ومن خلال هذا التصنيف، تظهر نفقات التحويل دور هام في تحقيق الأهداف الاجتماعية والاقتصادية للدولة الجزائرية، فهي تساهم في دعم الأفراد والمجموعات الاقتصادية والاجتماعية المختلفة، مما يعزز من استقرار الاقتصاد والمجتمع، هذه النفقات لا تقتصر على تحقيق استقرار الاقتصاد الوطني فحسب، بل أيضا تعمل على تحسين رفاهية المواطنين وتوسيع نطاق الخدمات الاجتماعية، مثل التعليم والصحة، والتي تضمن تحسين مستوى الحياة.

III - 5- العنوان الأول (أعباء الدين العمومي): تبعا للقرار الوزاري رقم 124 المؤرخ في 15 أوت 2022، المعدل

والمتمم، يتضمن العنوان الخامس (أعباء الدين العمومي)، تصنيفين رئيسيين يتعلقان بتكاليف الدين العام الذي تتحمله الدولة، يشمل التصنيف الأول (فوائد على الدين العمومي)، الذي يمثل المدفوعات التي تقوم الدولة بها كفوائد على القروض أو السندات التي تم إصدارها لتمويل مختلف المشاريع والأنشطة الحكومية، أما التصنيف الثاني (مصاريف أخرى على الدين العمومي)، فيتعلق بالنفقات الأخرى المرتبطة بالخدمة العامة للدين العام، مثل الرسوم الإدارية أو التكاليف المرتبطة بإدارة وتسيير الديون، هذه الأعباء

تعتبر من الالتزامات المالية التي تساهم في تحديد القدرة المالية للدولة وتوجيه الموارد العامة نحو سداد الديون..، وهي مقيدة كلياً في محفظة برامج وزارة المالية، كونها تظهر في مدونة وزارة المالية فقط.

جدول رقم (6): التصنيف حسب الطبيعة الاقتصادية لأعباء ميزانية الدولة بالنسبة لأعباء الدين العمومي

الرقم	العنوان	الرمز	الأصناف (مواد)	ملاحظة
1	أعباء الدين العمومي	50000	1- فوائد على الدين العمومي 2- مصاريف أخرى على الدين العمومي	تظهر في مدونة وزارة المالية فقط

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على (قرار وزاري رقم 424، 2022، صفحة 4)

يستعرض الجدول أعلاه التصنيف بحسب الطبيعة الاقتصادية لأعباء الدين العمومي من خلال تصنيفين رئيسيين هما فوائد الدين العمومي والمصاريف الأخرى على الدين العمومي، يشكل كلا التصنيفين عبئاً على الموازنة العامة ويمثل تحدياً في استدامة الموارد المالية، ومن أجل تحسين الوضع المالي للدولة، من الضروري التحكم في تكاليف الدين وضمان تخصيص الأموال بشكل فعال لتحقيق الأهداف التنموية، كما يشير الجدول إلى أن هذه الأعباء تظهر فقط في مدونة وزارة المالية، مما يعني أنها تكون مدرجة بشكل منفصل في الوثائق الرسمية للمالية العامة، وهو ما يعكس أهمية وجود آلية شفافة لعرض هذا النوع من النفقات، بحيث يمكن تحديد مستوى الدين بشكل دقيق وتحليل تأثيراته.

III - 6 العنوان الأول (نفقات العمليات المالية): بناء على القرار الوزاري رقم 124 المؤرخ في 15 أوت 2022،

المعدل والمتمم، يتضمن العنوان السادس (نفقات العمليات المالية)، ثلاثة تصنيفات رئيسية تعكس الالتزامات المالية للدولة تجاه مختلف العمليات المالية والاستثمارية، وتشمل هذه التصنيفات الآتي:

- **المساهمة المالية والقروض:** تتعلق بالمبالغ التي تقدمها الدولة كتمويل أو مساهمات مالية لدعم المؤسسات أو المشروعات الوطنية، وكذلك القروض الممنوحة بهدف تعزيز النشاط الاقتصادي أو تحقيق أهداف تنموية محددة.
- **التسبيقات:** تشمل المبالغ التي تمنح كدفعات مقدمة أو تمويل مؤقت لتغطية احتياجات مالية محددة، سواء كانت موجهة للأفراد أو المؤسسات، على أن يتم استردادها لاحقاً وفق شروط محددة.
- **ودائع وكفالات:** ترتبط بالضمانات المالية والودائع التي تقدمها الدولة كالتزام أو حماية تعاقدية لضمان تنفيذ مشاريع أو تسوية مستحقات معينة.

جدول رقم (7): التصنيف حسب الطبيعة الاقتصادية لأعباء ميزانية الدولة بالنسبة لنفقات العمليات المالية

الرقم	العنوان	الرمز	الأصناف (مواد)	ملاحظة
1	نفقات العمليات المالية	60000	1- المساهمة المالية 2- القروض والتسبيقات 3- ودائع وكفولات	تظهر في مدونة وزارة المالية فقط

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على (قرار وزاري رقم 424، 2022، صفحة 4)

يوضح الجدول الرقم (7) التصنيف الخاص بنفقات العمليات المالية في ميزانية الدولة من خلال ثلاثة تصنيفات رئيسية حيث تشكل هذه النفقات جزء هام من السياسات المالية للدولة، ويجب أن تتم مراقبتها بعناية لضمان عدم التأثير على الوضع المالي العام وتحقيق أهداف التنمية المستدامة..، كما تظهر هذه النفقات إلا في مدونة وزارة المالية، مما يعني أنه يتم تسجيلها وإدارتها في الوثائق المالية الرسمية لوزارة المالية فقط، ولا تظهر في تقارير أخرى. وهذا يعني أن التفاصيل المتعلقة بهذه النفقات يتم الاحتفاظ بها ضمن سجلات وزارة المالية لأغراض المتابعة والرقابة الميزانية.

تصنيفات أعباء ميزانية الدولة الجديدة كمدخل لتعزيز إدارة المعرفة الميزانية بالقطاع العام:
قراءة تحليلية لتصنيف أعباء ميزانية الدولة حسب الطبيعة الاقتصادية للنفقات في الجزائر

III - 7- العنوان الأول (النفقات غير متوقعة): بموجب أحكام القرار الوزاري رقم 124 المؤرخ في 15 أوت 2022 ،

المعدل والمتمم، النفقات غير المتوقعة هي نفقات تتعلق بأحداث يمكن التنبؤ بها، لكن يصعب تحديد توزيعها بدقة في البرنامج عند المصادقة قانون المالية ، كما أنها نفقات تظهر في مدونة وزارة المالية فقط، ولا يتضمن هذا العنوان على أصناف، وتتعلق هذه النفقات بالمبلغ غير المخصص التابع لمحفظة برامج المالية.

جدول رقم (8): التصنيف حسب الطبيعة الاقتصادية لأعباء ميزانية الدولة بالنسبة للنفقات غير متوقعة

الرقم	العنوان	الرمز	الأصناف (مواد)	ملاحظة
1	النفقات غير متوقعة	70000	لا يتضمن هذا العنوان على أصناف	تظهر في مدونة وزارة المالية فقط

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على (قرار وزاري رقم 424، 2022، صفحة 4)

يظهر من خلال الجدول رقم (8) أن النفقات غير المتوقعة لا تحتوي على أصناف محددة ضمن التصنيف، مما يعني أنه لا يتم تخصيص مبالغ معينة لهذه النفقات تحت فئات أو بنود محددة، كما أن هذه النفقات تظهر فقط في مدونة وزارة المالية، مما يعني أنها تسجل وتتبع ضمن سجلات وزارة المالية ولا تدرج ضمن تقارير أو مستندات أخرى.

كما تجدر الإشارة إلى أن كل تصنيف من التصنيفات السابقة يمكن أن يتفرع إلى أصناف فرعية، وقد يمتد التقسيم ليصل إلى فرع الصنف الفرعي أو حتى إلى تقسيمات أدق وفقا للشرطين الأساسيين: الأول يتعلق بالتحدي الميزانياتي المهم والمبرر، والثاني بعدم تفصيل التصنيف حسب الطبيعة الاقتصادية بهدف تبرير الخصوصية (المنشور رقم 8162، 2022، صفحة 11)

على ضوء كل ما سبق يمكن استنتاج أن التصنيف الميزانياتي الجديد تضمن كل النفقات بحسب الطبيعة الاقتصادية في عناوين (أبواب)، محددة تحتوي على أصناف وأصناف فرعية، وتصنيفات أدنى من مستوى فرع التصنيف الفرعي، الشيء الذي يعكس توضيح الالتزامات المالية على المستويات الأكثر تفصيلا، على عكس التصنيف السابق الذي كان يقسم النفقات إلى نفقات التسيير ونفقات التجهيز بناء على ازدواجية الميزانية، حيث كانت اعتمادات نفقات التسيير توزع حسب الوزارات، بينما كانت اعتمادات نفقات التجهيز توزع حسب القطاعات، مما أدى إلى تداخل بين أصناف نفقات التسيير والتجهيز، في المقابل فإن التوزيع الجديد للاعتمادات يتم وفقا للبرامج، مما يتيح إمكانية التقاطع مع عناوين النفقات أو الوظائف الكبرى للدولة أو مع الهيئات الإدارية المكلفة بإعداد وتنفيذ الميزانية، بالإضافة إلى التصنيف وفقا للنشاط.

IV - الخلاصة:

بالنظر إلى أهمية تصنيف أعباء ميزانية الدولة حسب الطبيعة الاقتصادية للنفقات، جاءت هذه الدراسة لتسليط الضوء على العناصر الأساسية المكونة لهذه التصنيفات ودورها في تحقيق إدارة فعالة للموارد المالية، خاصة في ظل تبني مبدأ التسيير القائم على النتائج وتفعيل إدارة المعرفة الميزانية كآلية حديثة تسهم في تطوير تسيير المالية العمومية، وفي هذا السياق يمثل مشروع إصلاح النظام الميزانياتي في الجزائر نقطة تحول رئيسية، من خلال إدخال أساليب تسيير حديثة في ميدان الميزانية العامة وخطوة أولى نحو تطبيق الحكامة في تسيير المالية العمومية، وهو ما يتطلب تكاثف جهود مختلف الإدارات العمومية والهيئات الحكومية وكذا الأعوان المكلفين بتنفيذه، لضمان تسيير مالية الدولة في إطار الشفافية والمصداقية، الشيء الذي يساهم في تحقيق كفاءة وجودة أداء القطاع العام وتخطي كل العوائق والتحديات التي تعمل على تعطيل عجلة التنمية، واستنادا على ما تم توضيحه في سياق الدراسة، يمكن استخلاص النتائج الرئيسية والتوصيات التالية:

IV - 1 نتائج الدراسة:

- يساهم تصنيف أعباء ميزانية الدولة بحسب الطبيعة الاقتصادية للنفقات، في تحسين قدرات المسيرين من أجل أخذ قرارات ميزانية واضحة مستندة إلى بيانات ومعارف دقيقة، وبالتالي تحسين دقة التنبؤات المالية وتقليل الفجوات في تخصيص الموارد.
- يساهم تصنيف أعباء ميزانية الدولة بحسب الطبيعة الاقتصادية للنفقات، في زيادة مستوى الشفافية والمساءلة من خلال سهولة متابعة مسار النفقات وتحليلها بناء على الطبيعة الاقتصادية لها، مما يساهم في تحسين الأداء الإداري للقطاع العام.
- يساهم محتوى التصنيف الميزانياتي بحسب الطبيعة الاقتصادية للنفقات، في تعزيز إدارة المعرفة الميزانية من خلال تقديم هيكل منظم لتصنيف وتحليل النفقات، هذا الهيكل يساعد على تجميع وتبادل المعرفة بين الإدارات المختلفة، مما يسهل تحسين التسيير المالي وتحقيق الأهداف.
- يساعد التصنيف بحسب الطبيعة الاقتصادية للنفقات، في تعزيز التسيير القائم على النتائج، حيث أصبح من الممكن قياس أثر النفقات بشكل أدق وتحليل النتائج بناء على التوجهات الاقتصادية للنفقات، مما يدعم تحسين الأداء العام في الإدارات العمومية.
- يساهم تصنيف أعباء ميزانية الدولة بحسب الطبيعة الاقتصادية للنفقات، في تحديد وجهة أعباء ميزانية الدولة وكذا مستوى تنفيذها.
- ساهم صدور المرسوم التنفيذي رقم 20-354، الذي يحدد العناصر المكونة لتصنيفات أعباء ميزانية الدولة، في تقديم إطار قانوني تنظيمي لتصنيفات أعباء ميزانية الدولة وفق مقاربة إدارة المعرفة الميزانية المبنية على تسيير وتوجيه المجهودات.
- ساهم صدور القرار الوزاري رقم 124، المعدل والمتمم، في تحديد الاسناد والتقييد الميزانياتي القانوني للنفقات وترميزها، وبالتالي تعزيز عمليات إدارة المعرفة الميزانية.
- يساهم التصنيف الميزانياتي الجديد في دعم فعالية النفقة العامة من خلال توجيه الميزانية نحو النتائج وتبسيط إجراءات النفقة وإعطاء الحرية والمسؤولية لمسير الميزانية.
- يساهم التصنيف الميزانياتي الجديد في توحيد وتنسيق أساليب العمل في الإدارات والمؤسسات العمومية، والقدرة على قياس أداء النشاط العمومي الذي كان يتركز بشكل رئيسي على استنزاف الأموال العمومية دون تحقيق النتائج المرجوة.
- يساهم التصنيف الميزانياتي الجديد في ضمان الوضوح في تقديم المعلومات بشكل دقيق وفي الوقت المناسب لمختلف الجهات المختصة من أجل النقد والتحليل والتطوير.

IV - 2 توصيات الدراسة:

- ضرورة الإسراع في تفعيل النظام المدمج لتسيير الميزانية (SIGB) الذي يهدف بشكل أساسي إلى تحسين أداء تسيير المالية العمومية وفقا لقواعد إجراءات القانون العضوي المتعلق بقوانين المالية.
- الانتقاء السليم لأعوان تنفيذ الميزانية العامة والسهر على تكوينهم وإكسابهم المهارات العالية في فهم وشرح وتحليل النصوص التشريعية والتنظيمية مما يساعدهم في التطبيق الصحيح لها.
- إعطاء دور أكبر لمجلس المحاسبة في مجال الرقابة على ميزانية الدولة، حتى يتمكن من إصدار أحكام قضائية متعلقة بفعالية النفقة العمومية.
- يتعين على المصالح المختصة بوزارة المالية تسريع إصدار مدونة النفقات حسب الطبيعة الاقتصادية لكل صنف المتعلقة بالمؤسسات العمومية ذات الطابع الإداري والمؤسسات المماثلة، وعدم الاكتفاء بما ورد في القرار الوزاري رقم 124، حتى تتمكن تلك المؤسسات من ضبط ميزانياتها بشكل دقيق.

تصنيفات أعباء ميزانية الدولة الجديدة كمدخل لتعزيز إدارة المعرفة الميزانياتية بالقطاع العام:
قراءة تحليلية لتصنيف أعباء ميزانية الدولة حسب الطبيعة الاقتصادية للنفقات في الجزائر

V – قائمة المراجع:

- الجريدة الرسمية. (7 مارس، 2016). القانون رقم 16-01 المؤرخ في 6 مارس 2016 المتضمن التعديل الدستوري. (14)، 2-37. الجزائر.
- الجريدة الرسمية. (2 سبتمبر، 2018). القانون العضوي رقم 18-15 المؤرخ في 2 سبتمبر سنة 2018، المتعلق بقوانين المالية، المعدل والمتمم بالقانون العضوي رقم 19-09 المؤرخ في 11 ديسمبر 2019. (78)، 9-20. الجزائر.
- الجريدة الرسمية. (2 سبتمبر، 2018). رأي رقم 2 المؤرخ في 2 أوت 2018، المتعلق بمراقبة مطابقة القانون العضوي المتعلق بقوانين المالية للدستور. (53)، 4-8. الجزائر.
- الجريدة الرسمية. (6 ديسمبر، 2020). المرسوم التنفيذي رقم 354-20 المؤرخ في 30 نوفمبر سنة 2020، يحدد العناصر المكونة لتصنيفات أعباء ميزانية الدولة. (73)، 5-8. الجزائر.
- المنشور رقم 2698. (2022). المنشور رقم 2698 المؤرخ في 4 أبريل 2022، المتضمن النشاط تقسيم عملي للبرنامج (ملغي). الجزائر: المديرية العامة للميزانية – وزارة المالية.
- المنشور رقم 7336. (2022). المنشور رقم 7336 المؤرخ في 04 أكتوبر 2022، المتضمن النشاط تقسيم عملي للبرنامج. الجزائر: المديرية العامة للميزانية – وزارة المالية.
- المنشور رقم 8162. (2022). المنشور رقم 8162 المؤرخ في 07 نوفمبر 2022، المتضمن الترجمة الميزانياتية. الجزائر: المديرية العامة للميزانية – وزارة المالية.
- المنشور رقم 9657. (2022). المنشور رقم 9657 المؤرخ في 15 ديسمبر 2022 الذي يهدف إلى شرح كيفية ترميز التصنيف حسب النشاط لأعباء ميزانية الدولة. الجزائر: المديرية العامة للميزانية – وزارة المالية.
- أمين صابة، وكمال بن موسى. (2020). دراسة تحليلية للقانون العضوي الجديد رقم 18-15 وأهميته في تحسين أداء القطاع العام في الجزائر. *المجلة الجزائرية للعلوم الاجتماعية والإنسانية*، 8(1)، الصفحات 258-281.
- زين العابدين عثمان، و العربي تيقاوي. (2022). دور وسطاء إدارة المعرفة في دعم التوجه الريادي لأصحاب المشاريع – دراسة ميدانية للموظفين في هيئات الدعم والمرافقة بأردار. *مجلة الاقتصاد وإدارة الأعمال*، 6(1)، الصفحات 393-412.
- سيد الهواري. (1986). *الإدارة بالأهداف والنتائج* (المجلد 2). القاهرة، مصر: مكتبة عين شمس.
- قرار وزاري رقم 424. (2022). القرار الوزاري رقم 424 المؤرخ في 28 ديسمبر 2023 المعدل والمتمم للقرار الوزاري رقم 124 المؤرخ في 15 أوت 2022، يحدد الأصناف الفرعية للنفقات وكذا ترميز التصنيف حسب الطبيعة الاقتصادية لأعباء ميزانية الدولة. الجزائر: وزارة المالية.
- معجم المصطلحات. (يونيو، 2021). المعجم المؤرخ في يونيو سنة 2021، الخاص بالمصطلحات المتعلقة بالقانون العضوي الخاص بقوانين المالية. الجزائر: المديرية العامة للميزانية – وزارة المالية. تاريخ الاسترداد 6 ديسمبر، 2024، من المديرية العامة للميزانية – وزارة المالية.
- ميلود حاج عمر، و عبد القادر عيساوي. (1 سبتمبر، 2023). قراءة في تصنيف أعباء ميزانية الدولة على ضوء القانون العضوي 18-15 المتعلق بقوانين المالية المعدل والمتمم. *مجلة العلوم القانونية والاجتماعية*، 8(3)، الصفحات 872-887.

VI – الملاحق :

الملحق رقم (1)، الأصناف الفرعية وكذا ترميز التصنيف بعنوان نفقات المستخدمين

الترميز	التقيد	طبيعة النفقة
10000	العنوان	نفقات المستخدمين
11000	الصنف	الرواتب

رواتب الموظفين والأعوان العموميين	الصف الفرعي	11100
رواتب الموظفين	فرع الصف الفرعي	11110
رواتب الأعوان العموميين	فرع الصف الفرعي	11120
رواتب المستخدمين المتعاقدين	الصف الفرعي	11200
رواتب المستخدمين المتعاقدين بالتوقيت الكامل	فرع الصف الفرعي	11210
رواتب المستخدمين المتعاقدين بالتوقيت الكامل	فرع الصف الفرعي	11220
تعويضات أعضاء الحكومة	الصف الفرعي	11300
رواتب المستخدمين المتعاقدين العاملين بالخارج	الصف الفرعي	11400
رواتب المستخدمين المتعاونين	الصف الفرعي	11500
العلاوات والتعويضات	الصف	12000
علاوات وتعويضات الموظفين والأعوان العموميين	الصف الفرعي	12100
علاوات وتعويضات الموظفين	فرع الصف الفرعي	12110
علاوات وتعويضات الأعوان العموميين	فرع الصف الفرعي	12120
علاوات وتعويضات المستخدمين المتعاقدين	الصف الفرعي	12200
علاوات وتعويضات المستخدمين المتعاقدين بالتوقيت الكامل	فرع الصف الفرعي	12210
علاوات وتعويضات المستخدمين المتعاقدين بالتوقيت الجزئي	فرع الصف الفرعي	12220
علاوات وتعويضات المستخدمين المتعاونين	الصف الفرعي	12300
تعويضات الأعضاء الدائمين للهيئات والمؤسسات	الصف الفرعي	12400
تعويضات المستخدمين الموضوعين تحت التصرف	الصف الفرعي	12500
تعويضات المستخدمين المتعاقدين العاملين بالخارج	الصف الفرعي	12600
الزيادات	الصف	13000
الزيادات الاستدلالية	الصف الفرعي	13100
زيادات أخرى	الصف الفرعي	13200
مساهمات صاحب العمل	الصف	14000
مساهمات هيئات الضمان الاجتماعي والتقاعد	الصف الفرعي	14100
مساهمات الخدمات الاجتماعية	الصف الفرعي	14200
الخدمات الاجتماعية	فرع الصف الفرعي	14210
المساهمة في السكن الاجتماعي	فرع الصف الفرعي	14220
المساهمة في نظام التقاعد	فرع الصف الفرعي	14230
الخدمات الاجتماعية على عاتق صاحب العمل	الصف	15000
خدمات ذات الطابع العائلي	الصف الفرعي	15100
المنح العائلية	فرع الصف الفرعي	15110
علاوة الدراسة	فرع الصف الفرعي	15120
منحة الأجر الوحيد	فرع الصف الفرعي	15130
المنح الاختيارية	الصف الفرعي	15200
حوادث العمل ومعاش الخدمة	الصف	16000
ربوع الحوادث المهنية	الصف الفرعي	16100

تصنيفات أعباء ميزانية الدولة الجديدة كمدخل لتعزيز إدارة المعرفة الميزانية بالقطاع العام:
قراءة تحليلية لتصنيف أعباء ميزانية الدولة حسب الطبيعة الاقتصادية للنفقات في الجزائر

16200	الصف الفرعي	معاشات جراء أضرار جسدية
16300	الصف الفرعي	معاشات الخدمة
17000	الصف	تخصيصات الرواتب للمؤسسات العمومية ذات الطابع الإداري والمؤسسات العمومية المماثلة

الملحق رقم (2): الأصناف الفرعية وكذا ترميز التصنيف بعنوان نفقات تسيير المصالح

الترميز	التقييد	طبيعة النفقة
20000	العنوان	نفقات تسيير المصالح
21000	الصف	التنقلات والنقل والاتصالات
21100	الصف الفرعي	المهمات، التنقلات والمصاريف ذات الصلة
21200	الصف الفرعي	النقل بالبريد والاعفاء البريدي والرسائل
21300	الصف الفرعي	مصاريف الاستقبال والاحتفالات
21400	الصف الفرعي	مصاريف المؤتمرات والندوات والملتقيات والتظاهرات
21500	الصف الفرعي	التوعية والتعميم
22000	الصف	الإعلام والتوثيق
22100	الصف الفرعي	الإشهار والاعلام والتوثيق
22200	الصف الفرعي	التحرير والترجمة
22300	الصف الفرعي	مصاريف إعداد المطبوعات ومختلف الوثائق
23000	الصف	الخدمات المهنية
23100	الصف الفرعي	الأتعاب
23200	الصف الفرعي	الخدمات التقنية للدراسات والخبرة والبحث
23300	الصف الفرعي	الخدمات المهنية في الاتصالات
23400	الصف الفرعي	المصاريف القضائية
24000	الصف	الإيجار
24100	الصف الفرعي	إيجار العقارات
24200	الصف الفرعي	إيجار المنقولات
24300	الصف الفرعي	تكاليف الإيجار الأخرى
25000	الصف	الصيانة والإصلاح
25100	الصف الفرعي	صيانة وتصلح الحظائر
25110	فرع الصف الفرعي	صيانة وتصلح حظائر السيارات بما في ذلك إطارات العجلات والمراقبة التقنية للسيارات
25120	فرع الصف الفرعي	صيانة وتصلح حظائر النقل الجوي
25130	فرع الصف الفرعي	صيانة وتصلح حظائر النقل البحري
25140	فرع الصف الفرعي	صيانة وتصلح حظائر النقل بالسكك الحديدية
25150	فرع الصف الفرعي	طباعة الشاشة الحريرية للمركبات
25200	الصف الفرعي	صيانة وتصلح الآلات والمعدات والتجهيزات
25210	فرع الصف الفرعي	صيانة وتصلح الآلات والمعدات والتجهيزات
25220	فرع الصف الفرعي	صيانة وتصلح الآلات والمعدات والتجهيزات الخاصة والحساسة
25300	الصف الفرعي	صيانة وتنظيف البنايات والمنشآت القاعدية

25310	فرع الصنف الفرعي	صيانة البنايات والمنشآت القاعدية
25320	فرع الصنف الفرعي	تنظيف البنايات والمنشآت القاعدية
25400	الصنف الفرعي	صيانة المساحات الخضراء
25500	الصنف الفرعي	الحراسة والأمن ومكافحة الحرائق
25600	الصنف الفرعي	نفقات أخرى للصيانة والتصلية
26000	الصنف	خدمات أخرى
26100	الصنف الفرعي	العلاجات الطبية وطب العمل
26200	الصنف الفرعي	العلاجات البيطرية
26300	الصنف الفرعي	نقل النفايات المنزلية
26900	الصنف الفرعي	خدمات أخرى غير مصنفة في موقع آخر
27000	الصنف	التموينات واللوازم
27100	الصنف الفرعي	التغذية والإطعام
27200	الصنف الفرعي	المواد الصيدلانية والطبية وشبه الصيدلانية
27300	الصنف الفرعي	معدات وأثاث المكتب، معدات الإعلام الآلي والتجهيزات الصغيرة والاستهلاكية لمعدات المكتب ومعدات الإعلام الآلي بما في ذلك التركيب والتثبيت المحتملة
27310	فرع الصنف الفرعي	المعدات وأثاث المكتب، معدات الإعلام الآلي والتجهيزات الصغيرة والاستهلاكية
27320	فرع الصنف الفرعي	لواحق الإعلام الآلي
27400	الصنف الفرعي	الوراقة واللوازم المكتبية
27500	الصنف الفرعي	الملابس والأحذية
27600	الصنف الفرعي	الوقود وزيوت التشحيم والمنتجات القابلة للاشتعال
27700	الصنف الفرعي	مصاريف الاتصالات
27800	الصنف الفرعي	مصاريف الكهرباء والغاز والماء
27900	الصنف الفرعي	تموينات ومخزونات أخرى
27910	فرع الصنف الفرعي	التغذية الحيوانية
27920	فرع الصنف الفرعي	اللواحق الخاصة بالحيوانات
27930	فرع الصنف الفرعي	مواد الصيانة والنظافة
27990	فرع الصنف الفرعي	تمويلات ولوازم أخرى غير مصنفة في موقع آخر
28000	الصنف	أعباء أخرى للتسيير
28100	الصنف الفرعي	المصاريف البنكية والمصاريف المماثلة
28200	الصنف الفرعي	التعويض عن الأضرار المادية أو الجسدية
28300	الصنف الفرعي	الضرائب والرسوم والمدفوعات الأخرى المماثلة
28400	الصنف الفرعي	رسوم الامتياز وبراءات الاختراع والتراخيص والعلامات والبرمجيات والعمليات
28500	الصنف الفرعي	المصاريف الخاصة الأخرى لمصالح الأمن
28600	الصنف الفرعي	مصاريف التخزين والمصاريف الأخرى المماثلة
28700	الصنف الفرعي	تعويضات
28710	فرع الصنف الفرعي	تعويضات أعضاء اللجان ولجان التحكيم
28720	فرع الصنف الفرعي	التعويضات الممنوحة للمتدخلين في العملية الانتخابية والاستفتاءية

تصنيفات أعباء ميزانية الدولة الجديدة كمدخل لتعزيز إدارة المعرفة الميزانية بالقطاع العام:
قراءة تحليلية لتصنيف أعباء ميزانية الدولة حسب الطبيعة الاقتصادية للنفقات في الجزائر

28730	فرع الصنف الفرعي	التعويضات الممنوحة للمستخدمين المسخرين خارج العملية الانتخابية والاستفتاءية
28800	الصنف الفرعي	اشتراكات، مساهمات ومصاريف الانخراط في الهيئات
28900	الصنف الفرعي	أعباء أخرى للتسيير غير مصنفة في موقع آخر
29000	الصنف	خدمات التمهين والتكوين
29100	الصنف الفرعي	التكوين وتحسين المستوى داخل الوطن
29200	الصنف الفرعي	التكوين بالخارج
29300	الصنف الفرعي	التمهين
29400	الصنف الفرعي	خدمات أخرى للتمهين والتكوين
29500	الصنف الفرعي	المسابقات والفحوص المهنية
2A000	الصنف	تخصيصات تسيير للمؤسسات العمومية ذات الطابع الإداري والمؤسسات العمومية المماثلة

الملحق رقم (3): الأصناف الفرعية وكذا ترميز التصنيف بعنوان نفقات الاستثمار

الترميز	التقيد	طبيعة النفقة
30000	العنوان	نفقات الاستثمار
31000	الصنف	تثبيبات عينية
31100	الصنف الفرعي	الأراضي
31110	فرع الصنف الفرعي	الأراضي الفارغة
31120	فرع الصنف الفرعي	الأراضي المهيأة
31130	فرع الصنف الفرعي	أراضي الأبار
31140	فرع الصنف الفرعي	الأراضي المبنية
31200	الصنف الفرعي	تهيئة وإعادة تأهيل الأراضي
31300	الصنف الفرعي	الأشغال الغابية
31400	الصنف الفرعي	البناء والصيانة
31410	فرع الصنف الفرعي	المنشآت القاعدية
31411	فرع فرع الصنف الفرعي	المنشآت القاعدية البحرية
31412	فرع فرع الصنف الفرعي	المنشآت القاعدية للطرق
31413	فرع فرع الصنف الفرعي	المنشآت القاعدية للمطارات
31414	فرع فرع الصنف الفرعي	المنشآت القاعدية للسكك الحديدية
31415	فرع فرع الصنف الفرعي	المنشآت القاعدية للري
31416	فرع فرع الصنف الفرعي	المنشآت القاعدية الرياضية
31417	فرع فرع الصنف الفرعي	المنشآت القاعدية الطاقوية
31418	فرع فرع الصنف الفرعي	المنشآت القاعدية لمعالجة النفايات والمياه المستعملة
31419	فرع فرع الصنف الفرعي	المنشآت الفنية
31420	فرع الصنف الفرعي	البنائات
31430	فرع الصنف الفرعي	السكنات
31440	فرع الصنف الفرعي	صيانة وإعادة تأهيل التراث العقاري والتاريخي والديني والثقافي
31500	الصنف الفرعي	التركيبات والترتيب وتهيئة البنائات

31600	الصنف الفرعي	التركيبات التقنية والمعدات والأدوات الصناعية
31610	فرع الصنف الفرعي	التركيبات التقنية والخاصة
31620	فرع الصنف الفرعي	المعدات والأدوات الصناعية
31630	فرع الصنف الفرعي	معدات وتجهيزات أخرى
31700	الصنف الفرعي	العنادر العسكرية
31800	الصنف الفرعي	معدات النقل
31810	فرع الصنف الفرعي	النقل البري
31811	فرع فرع الصنف الفرعي	مركبات نقل الأشخاص
31812	فرع فرع الصنف الفرعي	مركبات نقل البضائع والمواد والمنتجات والمواد الخطيرة
31820	فرع الصنف الفرعي	النقل البحري
31830	فرع الصنف الفرعي	النقل الجوي
31840	فرع الصنف الفرعي	النقل الموجه، الميتر، الترامواي والتليفريك
31900	الصنف الفرعي	تثبيتات عينية أخرى
31910	فرع فرع الصنف الفرعي	أجهزة الإعلام الآلي
31920	فرع فرع الصنف الفرعي	معدات وأثاث المكتب
31930	فرع فرع الصنف الفرعي	الأعمال الفنية واللوحات والمجموعات
32000	الصنف	تثبيتات معنوية
32100	الصنف الفرعي	مصاريف التطوير والأبحاث والدراسات
32200	الصنف الفرعي	التنازلات والحقوق وبراءات الاختراع والتراخيص وما يماثلها
32300	الصنف الفرعي	برمجيات الإعلام الآلي وما يماثلها
32400	الصنف الفرعي	تثبيتات معنوية أخرى
33000	الصنف	تخصيصات الاستثمار للمؤسسات ذات الطابع الإداري والمؤسسات العمومية المماثلة الأخرى

الملحق رقم (4)، الأصناف الفرعية وكذا ترميز التصنيف بعنوان نفقات التحويل

الترميز	التقيد	طبيعة النفقة
40000	العنوان	نفقات التحويل
41000	الصنف	التحويلات لفائدة الأشخاص
41100	الصنف الفرعي	التحويلات لفائدة المتعلمين
41200	الصنف الفرعي	التحويلات ذات الطابع الاجتماعي
41300	الصنف الفرعي	التحويلات لفائدة المجاهدين
41400	الصنف الفرعي	تحويلات أخرى لفائدة الأشخاص
42000	الصنف	التحويلات لفائدة المؤسسات
42100	الصنف الفرعي	دعم لفائدة القطاعات
42200	الصنف الفرعي	تسديد الديون
42300	الصنف الفرعي	تخفيض نسبة الفائدة وهامش الربح
43000	الصنف	التحويلات للمؤسسات العمومية ذات الطابع الاقتصادي والصناعي والتجاري والمؤسسات العمومية المماثلة الأخرى
43100	الصنف الفرعي	تحويلات للمؤسسات العمومية الاقتصادية

تصنيفات أعباء ميزانية الدولة الجديدة كمدخل لتعزيز إدارة المعرفة الميزانية بالقطاع العام:
قراءة تحليلية لتصنيف أعباء ميزانية الدولة حسب الطبيعة الاقتصادية للنفقات في الجزائر

43200	الصف الفرعي	تحويلات للمؤسسات ذات الطابع الصناعي والتجاري
43300	الصف الفرعي	تحويلات للمؤسسات ذات الطابع العلمي والتكنولوجي
43400	الصف الفرعي	تحويلات للمؤسسات العمومية المماثلة
44000	الصف	التحويلات للجماعات المحلية
44100	الصف الفرعي	تحويلات للجماعات المحلية بعنوان رواتب المستخدمين
44200	الصف الفرعي	تحويلات للجماعات المحلية بعنوان التسيير
44300	الصف الفرعي	تحويلات للجماعات المحلية بعنوان الاستثمار
44400	الصف الفرعي	تحويلات للجماعات المحلية في إطار العملية التضامنية لشهر رمضان
45000	الصف	التحويلات لفائدة الجمعيات
46000	الصف	التحويلات لفائدة المنظمات الدولية ولدول أجنبية
47000	الصف	تحويلات أخرى
47100	الصف الفرعي	مخصصات للبرلمان والحكمة الدستورية
47200	الصف الفرعي	تحويلات للمؤسسات العمومية ذات الطابع الإداري والمؤسسات العمومية المماثلة خارج المؤسسات العمومية ذات الطابع التكنولوجي
47300	الصف الفرعي	رد المبالغ المحصلة من غير حق والاسترداد
47400	الصف الفرعي	تخفيضات الضرائب
47500	الصف الفرعي	تحويلات لحسابات التخصيص الخاص
47900	الصف الفرعي	تحويلات أخرى غير مصنفة في موقع آخر

الملحق رقم (5): الأصناف الفرعية وكذا ترميز التصنيف بعنوان أعباء الدين العمومي

الترميز	التقييد	طبيعة النفقة	ملاحظة
50000	العنوان	أعباء الدين العمومي	تظهر في مدونة وزارة المالية فقط
51000	الصف	فوائد على الدين العمومي	
51100	الصف الفرعي	فوائد على الدين الداخلي	
51200	الصف الفرعي	فوائد على الدين الخارجي	
51300	الصف الفرعي	التزامات وضمانات الدولة	
51310	فرع الصف الفرعي	التزامات الدولة	
51320	فرع الصف الفرعي	ضمانات الدولة	
52000	الصف	مصاريف أخرى على الدين العمومي	
52100	الصف الفرعي	رسوم الالتزام	
52200	الصف الفرعي	علاوات الإصدار وتسديد السندات	
52300	الصف الفرعي	مصاريف إصدار والقروض	
52400	الصف الفرعي	علاوة التشجيع على الادخار	

الملحق رقم (6)، الأصناف الفرعية وكذا ترميز التصنيف بعنوان نفقات العمليات المالية

الترميز	التقييد	طبيعة النفقة	ملاحظة
60000	العنوان	نفقات العمليات المالية	

تظهر في مدونة وزارة المالية فقط	المساهمات المالية	الصنف	61000
	المؤسسات المالية	الصنف الفرعي	61100
	المؤسسات المالية المراقبة	فرع الصنف الفرعي	61110
	المؤسسات المالية غير المراقبة	فرع الصنف الفرعي	61120
	المؤسسات غير مالية	الصنف الفرعي	61200
	المؤسسات غير المالية المراقبة	فرع الصنف الفرعي	61210
	المؤسسات غير المالية غير المراقبة	فرع الصنف الفرعي	61220
	مخصصات لحسابات التخصيص الخاص	الصنف الفرعي	61300
	القروض والتسيقات	الصنف	62000
	القروض	الصنف الفرعي	62100
	قروض للمؤسسات العمومية ذات الطابع الصناعي والتجاري	فرع الصنف الفرعي	62110
	قروض للمؤسسات العمومية ذات الطابع الاقتصادي	فرع الصنف الفرعي	62120
	قروض للجماعات المحلية	فرع الصنف الفرعي	62130
	قروض للصناديق الاجتماعية	فرع الصنف الفرعي	62140
	قروض للخواص	فرع الصنف الفرعي	62150
	تسيقات	الصنف الفرعي	62200
	تسيقات للمؤسسات العمومية ذات الطابع الصناعي والتجاري	فرع الصنف الفرعي	62210
	تسيقات للمؤسسات العمومية ذات الطابع الاقتصادي	فرع الصنف الفرعي	62220
	تسيقات للجماعات المحلية	فرع الصنف الفرعي	62230
	تسيقات للصناديق الاجتماعية	فرع الصنف الفرعي	62240
	تسيقات للخواص	فرع الصنف الفرعي	62250
	ودائع وكفولات	الصنف	63000

الملحق رقم (7)، ترميز عنوان النفقات غير متوقعة

الترميز	التقييد	طبيعة النفقة	ملاحظة
70000	العنوان	النفقات غير متوقعة	لا يتضمن هذا العنوان على أصناف فرعية ويظهر في مدونة وزارة المالية فقط